شكراً أهل الخير

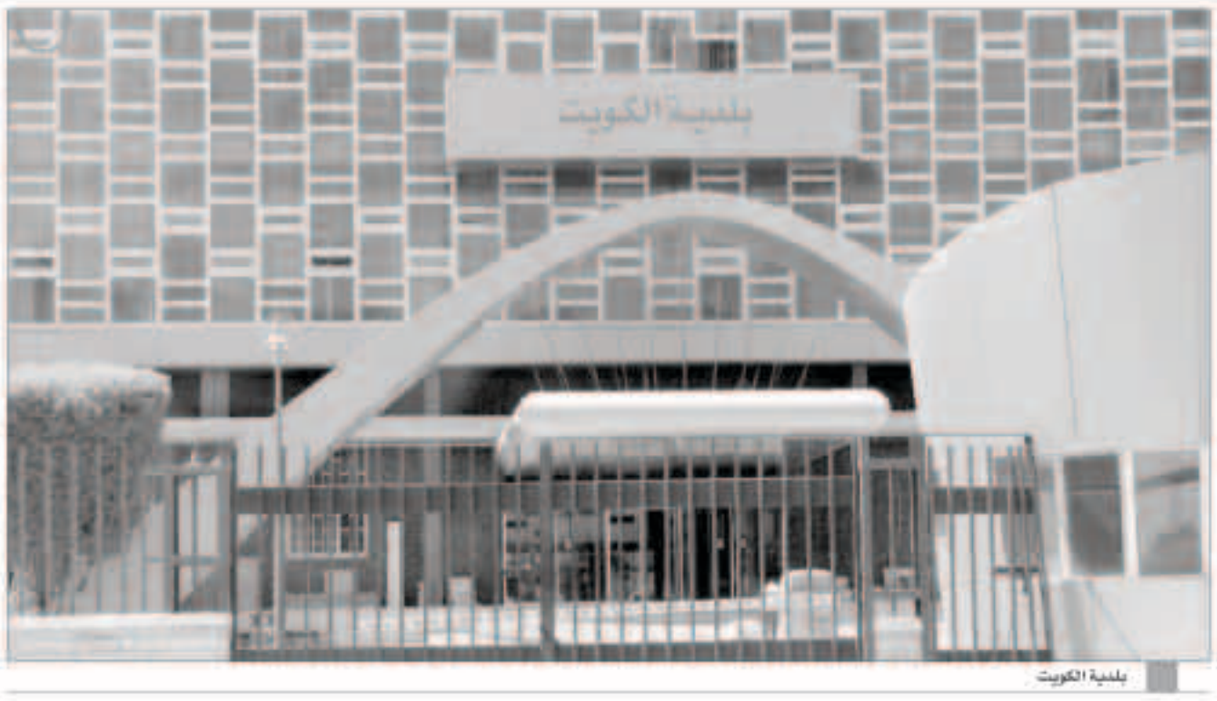

بلدية الكويت

حملة «فزعة للكويت» التي حققت نجاحاً كبيراً

■ ثامر المطيري : تشكيل 3 فرق للتعامل مع الوضع الراهن في ظل محاربة الفيروس

محمد الأنصاري

■ الناشي : حريصون على تضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة في هذا الظرف الاستثنائي

جمعية النجاة الخيرية

■ «الشائعات».. ظاهرة سلبية تؤثر على الاستقرار المجتمعي وجهود الدولة في مكافحة «كورونا»

■ المبارك : ضررها ينعكس على أفراد المجتمع وخطط الدولة خلال تفشيها

لـ(كونا) إن ضرر الشائعات لا يقتصر على الأوضاع الاستثنائية إذ تنعكس خطورة تفشيها على أفراد المجتمع وخطط الدولة لمواجهة الأزمات.

وأضافت المبارك أن نقص المعلومة أو غيابها يؤدي إلى تفشي الشائعات في المجتمع والخلط بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة لافتة إلى أن حرص السلطات المعنية على الالتزام بالشفافية وتوافر المعلومات يعزز من ثقة المتلقي باي معلومة صادرة عنها.

وشددت على وجوب تصدي المؤسسات المعنية للشائعات من ناحية موضوعها وتوفير المعلومات الكاملة والصحيحة للرد عليها وليس فقط بالكلام المرسل مبينة أنه «إذا ما تم نفي الشائعة وتلاها ظهور معلومات تؤكد ما جاءت به فذلك سيؤدي إلى فقدان الثقة بتلك المؤسسة».

وأكدت أن الوقوف في وجه الشائعات مسؤولية جماعية تتمثل في التزام الأفراد بعدم نشر أي معلومة دون التحقق من صحتها وتلك المسالة في حاجة إلى فرد واع ومدرك قادر على التمييز بين الخبر الصادق والشائعة.

وأفادت أنه يتعين على الجهات المعنية في الدولة نشر معلومات صحيحة ومتكاملة ومباشرة علاوة على الالتزام بالأمانة والشفافية في الرد على أي شائعة قد تثير قلق أو سخط الأفراد والحرص على متابعة الأجهزة المعنية في الدولة لكل ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي.

وأكدت أهمية تطبيق القانون تجاه كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد ف«التشدد مطلوب خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها» مشيرة إلى «توافر شبكة كافية من القوانين التي تجرم الشائعات سواء قانون الجزاء الكويتي أو قانون المرئي والمسموع أو قانون الجرائم الإلكترونية».

وحثت الإعلام الرسمي للدولة ممثلا بوزارة الإعلام ومختلف قطاعاتها ووكالة «كونا» على الوقوف بالمرصاد لأي معلومة فيها تشويش ومعالجتها بنشر المعلومة الصحيحة مباشرة دون أي تأخير قبل أن تتمكن الشائعة من الفرد وقناعاته.

من جانبه قال أستاذ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتور علي الزعبي في تصريح مماثل إن ترويج ونشر الشائعات يعتبر «عملا ضارا» الغرض منه إثارة الرعب والخاوف لدى الأفراد.

وأضاف الزعبي «نحن الآن تحت ضغط نفسي كبير جدا نتيجة انتشار وباء جديد لم يتم التوصل إلى علاج له حتى الآن» مشددا على أن الوضع الحالي والقلق الذي يعيشه الفرد والأسرة والمجتمع لا يقبل ترويج ونشر الشائعات أو تداول المعلومات المغلوطة باي صورة من الصور «فهي تزيد الامور سوءا».

وأوضح أن الواجب الوطني يحتم على كل شخص الحذر في نقل أو تداول المعلومة واستقائها فقط من مصادرها الرسمية سواء كان الناطق الرسمي للحكومة أو المتحدثين الرسميين للوزارات ومتابعة الإعلام الرسمي للدولة ممثلا في وزارة الاعلام وقطاعاته إضافة إلى (كونا).

وأكد أن مسؤولية إيقاف تداول ونشر الشائعات لا تقع على عاتق جهة أو طرف دون آخر فهي ليست مسؤولية الحكومة وحدها أو وسائل الإعلام فقط أو أنها تقتصر على المواطن والمقيم ف«جميعنا الآن في مركب واحد والمسؤولية تشمل الكل».

ودعا الجميع إلى الابتعاد عن نشر أو تداول أية معلومة من الممكن أن تضر السلم الاجتماعي أو تؤثر على نفسية الأفراد واعتماد الأخبار الموثوقة الواردة من المصادر الرسمية.

واعتبر الزعبي أن «تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد أفضل من تغليظ العقوبات تجاه أعمال ترويج ونشر الشائعات» مؤكدا أنه «متى ما تم خلق ضمير واع لدى الأفراد فلن تكون هناك أي حاجة للقانون».

ودعا وسائل الإعلام المحلية إلى تجنب التركيز على السبق الصحفي في ظل الوضع الذي تمر به البلاد إذ «قد ينتج عنه في كثير من الأحيان معلومات وأرقام مغلوطة تسبب الذعر لدى العامة».

وتابع أن «المبدأ الأساسي الذي يجب أن تنطلق منه وسائل الاعلام في التعامل مع هذه الأزمة أن تكون ذكية ودقيقة جدا في تداول المعلومات» مشيرا إلى ضرورة «استيعاب مدى انعكاس المعلومة على المجتمع في بعض الاحيان حتى وإن كانت صحيحة».

وأضاف الزعبي «متى ما رأى الإعلامي أن المعلومة التي وصلت إليه صحيحة تماما لكن نشرها قد يخلق حالة من الرعب بين الأفراد أو من شانه التقليل من ثقتهم في الأجهزة الحكومية العاملة بمكافحة الفيروس هنا يجب عليه اتخاذ قرار التوقف عن نشرها حتى وإن كانت صحيحة فالأزمة التي تمر بها البلاد تتطلب من الإعلامي المسؤولية والذكاء في الوقت ذاته».

بدوره قال أستاذ الإعلام في جامعة الكويت الدكتور فواز العجمي ل(كونا) إن «الغرض من نشر الشائعات قد يكون رغبة لدى بعض الأشخاص في بث الذعر والخوف في المجتمع وقد يكون من منطلق حسن النية والسعي لزف أخبار سارة وفي هذه الحالة تتسبب في ضرر أكثر بعد أن يتبين عدم صحتها».

وأضاف العجمي أن الشائعات مضرة جدا للمجتمع وأفراده لاسيما في ضوء الظرف الاستثنائي الذي تعيشه الدولة فقد تنعكس سلبا على نفوس الأسرة لجهة الاطمئنان على أفرادها سواء الموجودين في الداخل أو الخارج.

وأوضح أن مسؤولية إيقاف تداول ونشر الشائعات «جماعية» تبدأ من الحكومة التي يتعين عليها الالتزام بالسرعة في توفير المعلومات والبيانات الرسمية في الوقت المناسب لوأد أي شائعة منذ ظهورها.

وذكر أن مروجي الشائعات يحاولون إشباع حاجات الأفراد للمعلومات والاستفادة من هذه الناحية قدر الإمكان لاسيما حين تتاخر المعلومات من المصادر الرسمية، ودعا المواطنين والمقيمين حال تلقيهم معلومة أيا كانت إلى إيقافها والتثبت من صحتها وتقييم ما إذا كانت تستحق النشر من عدمه. واستطرد قائلا «لسنا بمصادر رسمية أو قنوات اخبارية حتى ننشر كل ما يصل إلينا وليس كل ما يعرف ينشر لذلك يجب ان نكون حذرين من هذه الناحية».

وأشار إلى جهود الحكومة لمحاربة الشائعات ومنها ما ذكره وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح قال في وقت سابق إن (الداخلية) وبالتعاون مع وزارة الإعلام عمدت إلى تحريك دعاوى قضائية بحق مروجي الشائعات المتعلقة بتداعيات (كورونا) والتي تسببت في إحداث حالة من الهلع بين المواطنين والمقيمين.

وأعلن وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري في تصريح سابق إنه منذ بداية الأزمة أحيل 23 حسابا مرخصا من قبل (الإعلام) على النيابة العامة لبثها الشائعات والأخبار الكاذبة مما تسبب في هلع وخوف بين المواطنين والمقيمين في البلاد.

وأكد الجبري آنذاك أهمية سرعة مواكبة وتغطية الإعلام الرسمي لقرارات مجلس الوزراء والأحداث المتسارعة في البلاد لتداعيات الفيروس لدرء انتشار الشائعات والتصدي لكل من يحاول اثارة الهلع بين المواطنين والمقيمين.

وقانونيا أعلن النائب العام المستشار ضرار العسعوسي في وقت سابق أن النيابة العامة ستتخذ أقصى الإجراءات والقرارات وعدم التهاون ضد كل من يقوم بنشر الشائعات والأخبار الكاذبة في المواقع الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعي أو من خلال وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية أو المسموعة بشأن فيروس كورونا.

المصاحف المهداة لوزارة الدفاع

هكذا بدت شوارع الكويت في الحظر

جانب من الشوارع أثناء حظر التجوال